

فقالن بياضه والثلثون فيمن قال والحارث ومن نصب
 الحارث نصبه الثلثين قال بعض لغاة ربه والتصحیح
 ما قاله الاخفش من التفضيل بين ابراد بذلك جماعته
 مبطلها هذا العذر فلا يجوز الا النصب لان الاسمين
 اذا كانا وضعا على سمي واحد وبين ان تكون الثلاثة
 على حدة والثلثون على حدة فيجوز لفاحكم المعطوف
 والمعطوف عليه فليل فيل ويبلغ التفضل فيما اذا كان كل على
 حدة بين ان يكون كل منهما مقصودا بالنداء فالحكم كذلك
 وبين ان يقصد الثلاثة معتمدا في هذا العذر فينبغي ان
 مخالفتي واعلم ان عطف التثنية المصير ما قبلها هو العطف
 الموجود قبل النداء او ما لو حصل العطف حال النداء انما
 ازالة في نصب المعطوف عليه شيئا بالمضاف ولذلك
 قال ابن السراج في قوله بياضه والثلثين اذا كان
 اسما واحدا وليس هذا بمنزلة قولك الجماعة بياضه
 والثلثون لانه اردت في هذه الحالة بالجماع الثلاثة
 والثلثون اثنى فاذا اوجد العطف قبل النداء
 كان الثاني من تمام الاقوال اوجد حال النداء فليس
 كذلك لانه منفصل عنه واذا جعلت ربه وعرا
 بجماعته ناد بيبه نصبها للطول فيه ولا يطول الثاني
 بمعوله الا اذا كان المحول مملوفا به فاذا قلت
 يا ذاهب بيبه على الضم ولم تنصبه وان كان على
 مؤوعلا لانه غير مملوفا به ولو قلت يا ذاهب وازيد
 فان عطفته على ذاهب فالبا وان عطفته على الزيد
 نصبت ذاهبا لعله في زيد بواسطة حرف العطف
 ومن ثم وجب يما ستركا وزيد بالنصب عطفنا

علي

على الصبر **لصبره** اسما العكس في زيد نحو سخطه استعينا
 مشترك بواحد لانه لا يترك من المعاني النسبية التي
 لا تقوم الا بتعدد اذا علمت ذلك **فاما الفرد العلم والكرة**
 المفردة **المقصود** بالنداء **فبينان على الثمن غير ثمنون**
 اما بنا وجماع فقبل لشيئهما بان في التثنية والافراد
 معنى للخطاب وقيل لاجراهما موافقهما والخطاب
 والله ذهب الفارسي وبيدنا على حركة لان بناها غرض
 غير لانه يجمل العرف بيده وبين البناء الاصل وبيننا
 على الضم لانها لو بنينا على الكسر البناء بالمناوى المضاف
 اليها التثنية المذوق بناوه اكنفا بالكسرة عنها نحو باعلام
 وتوينا على الفتح بالمناوى المضاف المذوق لانه اكنفا
 بالفتحة في بعض اللغات وزعم الرباعي انها معجزة وان
 الضمة اعرب لا بنا ونفله ابن الانباري عن الكوفيين
 ولو قال فبينان على ارضان به لو كانا معربين لكان
 اولى لبعده المثنى وجمع المذكور الساكن المضاف
 بيني على الالف نحو جازيدان والثاني على الواو نحو جازيدون
 وذهب بعض الكوفيين الى جعل المثنى والجمع بالياء حلا
 على المضاف واذا ناديت اثنى عشر واثنى عشرة قلت
 يا ثمننا عشر ويا ثمننا عشر بالالف والناوي على الالف
 لانه مفرد في هذا الباب كما علم وقال الكوفيون
 يا ثمنى عشر ويا اثنى عشر بالياء اجرا لها مجرى المضاف
 وتلقتا على الضم لانه الاصل واذا زاد بالضم
 كما قيل الضم حقيقة والضم حكا وظاهر كلام المصنف
 تعين الياء على الضم وتشتد منه التثنية الموصوفة
 قال في التثنية في نحو رجب ما وصف من معرف

تضمين